

انعكاسات الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في بعض المدارس الرسمية في لبنان

مصطفى رياض محي الدين

باحث ماجستير - مناهج وطرق تدريس - كلية التربية - جامعة الجنان - طرابلس لبنان

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف انعكاسات الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في بعض المدارس الرسمية في لبنان من وجهة نظر المعلمين فيها. ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي. اشتمل مجتمع الدراسة الأصلي على معلمي ومعلمات المدارس الرسمية في لبنان، وتكونت العينة من (97) معلم ومعلمة. اعتمدت الإستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة المقسمة إلى ثلاثة محاور وهي: (المعلومات الشخصية - جودة التعليم - مؤشرات جودة التعليم)، وقد تمت المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، ومن أبرز نتائج الدراسة مايلي: تنعكس الأزمة الاقتصادية اللبنانية سلباً على جودة التعليم في المدارس الرسمية، المؤشرات التي تظهر تأثير الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في المدارس الرسمية من وجهة نظر المعلمين منها: معدلات نتائج تقييم الطلاب - انعدام قدرة المدارس والأهل على تأمين المواد والأدوات التعليمية المساعدة - تقلص عدد أيام التعليم الفعلي - تقليص المنهاج - انعدام الأمن الوظيفي للمعلمين. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير طبيعة نظام العمل لصالح المعلمين المتعاقدين. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير سنوات الخبرة. قدّمت الدراسة مجموعة من التوصيات كما اقترحت مجموعة من المواضيع المنبثقة عنها والتي تصلح للدراسة مستقبلاً من قبل الباحثين.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، جودة التعليم، المدارس، لبنان

The Repercussions of the Lebanese Economic Crisis On the Quality of Education in Some Public Schools in Lebanon

Abstract

This study aimed to identify the repercussions of the Lebanese economic crisis on the quality of education in some public schools in Lebanon from the teachers' point of view. To achieve the objectives of the study, the researcher followed the descriptive approach. The original study population included male and female public school teachers in Lebanon, and the sample consisted of (97) male and female teachers. The questionnaire was adopted as a tool for collecting the necessary data to answer the questions of the study, which is divided into three axes: (personal information - quality of education - indicators of quality of education). Statistical treatments were carried out using the Statistical Package Program (SPSS). Among the most prominent results of the study are the following: The Lebanese economic crisis negatively affects the quality of education in public schools, indicators that show the impact of the Lebanese economic crisis on the quality of education in public schools from the teachers' point of view, including: Student assessment results rates - Inability of schools and parents to secure educational materials and tools - Reducing the number of actual teaching days - Curriculum reduction - Insecurity of jobs for teachers. There are statistically significant differences at the significance level ($\alpha \geq 0.05$) between the average answers of the sample about the impact of the quality of formal education on the Lebanese economic crisis due to the variable nature of the work system in favor of contract teachers. There are no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \geq 0.05$) between the average answers of the sample about the impact of the quality of public education on the Lebanese economic crisis due to the variable years of experience. The study presented a set of recommendations and suggested a set of topics emanating from it, which are suitable for future study by researchers.

Keywords: *Economic Crisis, Quality of Education, Schools, Lebanon*

المقدمة

"مع ولادة القرن الجديد، شهد العالم طلباً غير مسبوقٍ على التعليم، مصحوباً بتحوّل كبير فيه، ووعي أكبر بالأهمية الأساسية للتعليم، من أجل التنمية الاجتماعية والثقافية والإقتصادية وبناء المستقبل". (Gonzalez, 2018)

"فالتعليم يشكّل الركن الأساسي في إحداث التنمية الشاملة، كما ويعتبر أحد أهداف التنمية المستدامة، إذ من خلاله يمكن بناء مجتمع قوي قادر على الصمود بوجه المشكلات والقضايا، وتكريس المعارف والمهارات والمواقف لخدمة البيئة والمجتمع والإقتصاد، بغية المساهمة في تلبية الإحتياجات الحالية المتزايدة دون حرمان الأجيال اللاحقة من حقوقها". (فريفر، 2020: 12) كما و "يقوم التعليم بدفع عجلة النمو الإقتصادي على المدى البعيد، وتحفيز الإبتكار، وتدعيم المؤسسات، وتعزيز التماسك الإجتماعي". (فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم. 2018)

وقد برزت العلاقة بين التعليم والإقتصاد منذ زمن ليس بالقريب، وحظي التعليم باهتمام العديد من المتخصصين البارزين في الإقتصاد "و جاء الإهتمام بالجانب الإقتصادي للتربية نتيجة الكشف عن دور التربية في تكوين الرأس المال البشري، باعتباره عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج وزيادته ورفع مستوى المعيشة، وذلك أمر طبيعي لأنه لا يمكن تنمية الموارد الطبيعية إلا عن طريق القوى البشرية". (ناصر، 2010: 265-266)

وكما أن للتعليم أثر واضح في الإقتصاد، كذلك فإن لقوة وحجم الإقتصاد أثر بالغ في التعليم. فكلما زادت مستويات التنمية الإقتصادية في بلد ما كلما أمكن تخصيص موارد أكبر لنشر التعليم وتحسين مستوياته. فتتمة الرأس المال البشري لا تتم إلا من خلال تأمين المال اللازم والأبنية والأثاث والمعلمين والأجهزة والأدوات.

"إن الأثر المتبادل بين التعليم والإقتصاد، دفع المفكرين إلى القول بأن أساس التقدم في المجتمعات المعاصرة هو الإقتصاد والتربية، إذ أنه نتيجة للتدريب الذي يقوم به التعليم، فإن الأفراد يحصلون على طاقة إنتاجية، تمكنهم من أن يكونوا في موقف يستطيعون فيه أن يزيدوا كمية الإنتاج وأن ينتجوا في الحقيقة أكثر مما ينتجون بدون هذا التدريب أو التعليم". (الشعراني، 2016: 29)

واليوم يشهد العالم أزمات صحية وأمنية، تلقي بثقلها على كاهل الإقتصاد العالمي، مما قد يؤثر على سياسات الإنفاق لدى الدول. وفي لبنان الذي شهد في 17 تشرين الأول 2019 حركات شعبية واسعة إحتجاجاً على تردي الأوضاع السياسية والإجتماعية في البلد ومطالبة بإسقاط الطبقة السياسية الحاكمة، ثم تفشي جائحة covid-19 وما تلاها من إنفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، كل هذا زاد من حجم الضغط على بنية الإقتصاد المتهاكلة.

فالعملة اللبنانية "فقدت حوالي 95% من قيمتها منذ صيف 2019 عندما بدأت الانفصال عن سعر الصرف البالغ 1500 ليرة للدولار الذي كانت مربوطة عنده العملة منذ 1997". (العربية. 2022) و بلغ سعر صرف الدولار الواحد مقابل الليرة اللبنانية مع بداية الربع الثاني من 2022 ما يقارب 24000 ليرة لبنانية.

هذا الواقع أثر على مجمل القطاعات الحيوية في لبنان، ويعتبر التعليم أحد أهم القطاعات الحيوية التي يوليها لبنان إهتماماً منذ ما بعد الحرب الأهلية، فالتربية حازت مكانة بارزة في وثيقة الوفاق الوطني، حيث خصصت الفقرة "هـ" لتتناول التربية والتعليم وقد نصت على:

- 1- "توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.
- 2- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.
- 3- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.
- 4- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلئم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.
- 5- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية." (مجلس النواب اللبناني. 2004: 7)

فأنشأت الدولة المدارس الرسمية ورعتها مباشرة من خلال وزارة التربية والتعليم، وامتدت لتغطي معظم الأراضي اللبنانية وتنتشر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وأمنت المعلمين ضمن المدارس الرسمية وبأعداد كبيرة إذ وفق الإحصائية الصادرة عن (المركز التنموي للبحوث والإنماء. 2017) بلغ متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في المدارس الرسمية 9.3 تلميذ/لكل معلم، "مما يعتبر أقل من المعدل العالمي الذي يبلغ 25 طالباً تجاه كل معلم، وأقل من المعدل في الولايات المتحدة البالغ 14 طالباً لكل معلم، وكذلك أقل منه في اليابان البالغ 17 طالباً لكل معلم" (صحيفة تواصل الإلكترونية. 2018)

وتشير "وزارة التربية والتعليم" في موقعها الرسمي إلى أن مدة الدراسة في المدارس الرسمية تبدأ في مرحلة الروضة ولمدة ثلاث سنوات دراسية يدخلها من أتم الثالثة من عمره ثم تليها مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي حتى عمر 15 سنة، ثم ثلاث سنوات من التعليم الثانوي. أي أن الطالب في لبنان يقضي 15 سنة على مقاعد الدراسة في المدارس الرسمية في لبنان.

إلا أن عدد السنوات تلك لا يعكس واقع التعلّم وحقيقة المهارات والمعارف التي إكتسبها الطالب. "فالمهارات المكتسبة من خلال التعليم، وليس من خلال قضاء سنوات في الدراسة، هي التي تدفع عجلة النمو وتؤهل الأفراد للعمل والحياة." (فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم. 2018)

لذا كان من الضروري على القائمين على العملية التربوية الوقوف على مخرجات تلك العملية ودراسة مدى توافقها مع الأهداف المرسومة ومواكبتها لمتطلبات العصر وملاءمتها لحجم ما تحتاجه من إنفاق.

مشكلة الدراسة

"تعد الأزمة الراهنة التي يشهدها لبنان هي الأخطر على مدى تاريخه المعاصر، فالمؤشرات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية الخطيرة لم تعرفها بلاد الأرز حتى أثناء الحرب الأهلية التي استمرت نحو 15 عاماً". (الجزيرة، 2021) الأمر الذي بات يهدد نمط وطبيعة حياة اللبنانيين. "وقد زاد انفجار المرفأ في 4 آب/أغسطس عام 2020 من عمق التحديات التي يواجهها البلد". (الإسكوا، 2021)

"فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي من قرابة 52 مليار دولار في 2019 إلى مستوى قدره 21.8 مليار دولار في 2021، مسجلاً انكماشاً نسبته 58.1 بالمئة، وهو أشد انكماش في قائمة تضم 193 بلداً". (خبيضة، 2022)

هذه الأزمة إنعكست على مجمل القطاعات الحيوية في البلد، ويعد قطاع التعليم أحد تلك القطاعات الذي تأثرت بفعل الواقع الاقتصادي المستجد. "فقد سبب الوضع الاقتصادي في لبنان مؤخراً ضغوطات إضافية على نظام التعليم منها على سبيل المثال ضرورة زيادة رواتب المعلمين في ظل التضخم الاقتصادي، واحتمال زيادات في الأقساط المدرسية، وتساؤل الأمن الوظيفي للمعلمين والإداريين والعاملين في قطاع التربية والتعليم، هذه كلها عوامل تساهم في تراجع جودة التعليم في القطاع" (The World Bank. 2021:9)

ومنذ سنوات عديدة يهتم العالم بمفهوم الجودة في مختلف المجالات، ودخلت التربية كمجال رئيسي تعتمد فيه معايير ومؤشرات لضمان جودة التعليم والتعلم. "فجميع الشعوب والأمم في العالم تسعى للارتقاء بالعملية التعليمية لتنشئة الأجيال وفق فلسفاتها ومعتقداتها من خلال تقديم أفضل ما يمكن من خدمات للأطفال فيها للوصول إلى درجة التفوق. ومن أهم القضايا التي تبنتها القيادات الإدارية لتحقيق التقدم والرقي المنشود كان مدخل الجودة الشاملة. وباعتبار أن التربية هي أداة التغيير الأساسية في المجتمع، فإن جودة العملية التعليمية اعتبرت هدفاً لأنظمة التعليم والتعلم، وأصبحت ظاهرة يأمل الجميع تبنيتها وسيادتها في المؤسسات المختلفة، كما وأصبحت إدارة الجودة الشاملة تقدم إطاراً هاماً لتطوير وتحسين المؤسسات التربوية. (أبو عبده، 2011)

وعلى مدى عقود مضت تميّز لبنان بين بلدان المنطقة بمستوى التعليم الذي تقدمه مؤسساته التربوية، ويشير تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لعامي 2017 – 2018 (Economic World Forum. 2018) " أن تصنيف لبنان هو من بين أوائل البلدان في العالم في نوعية قطاعه التربوي. وقد احتلّ المرتبة 18 من أصل 137 في جودة نظامه التعليمي، فيما وصل إلى المرتبة التاسعة من 137 في تدريس العلوم الإدارية وحل كرايع أقوى بلد عالمياً في تدريس الرياضيات والعلوم.

وبالنظر إلى النظام التربوي في لبنان الذي تتولى فيه وزارة التربية والتعليم العالي رسم السياسات التربوية ووضع الخطط التطويرية بالتنسيق والتعاون مع الجهات الدولية، يتضح تقاسم حمل عبئ التعليم ما قبل الجامعي فيه بين ركيزتين أساسيتين للتعليم هما المدارس الخاصة والمدارس الرسمية.

وتتميز المدارس الرسمية بكونها محاضن تربوية لا طائفية تضم كافة أطراف المجتمع اللبناني، وبأنها مدارس مجانية تفتح أبوابها لكافة طبقات المجتمع، وتمتد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. "فعدد المدارس الرسمية في لبنان بلغ ألفاً و235 مدرسة، تضم نحو 342 ألفاً و304 طلاب، ويعمل فيها نحو 40 ألفاً و796 أستاذاً، من بينهم نحو 17 ألفاً و771 متعاقداً (يتقاضون أجورهم بنظام ساعات العمل) (الدهيبي، 2021) "وبحسب إحصاءات وزارة التربية للعام 2021، فقد إنتقل أكثر من تسعين ألف تلميذ منذ العام 2019 إلى المدارس والثانويات الرسمية بينهم قرابة 55 ألف في العام 2020 وحده." (الجمهورية، 2021) نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية، إلا أن أرقام العام 2022 أظهرت أمراً غير متوقع، من هجرة معاكسة، "إذ أن معلومات وزارة التربية ومديريات التعليم والمناطق التربوية، تشير إلى أن 60 ألف تلميذ وتلميذة خسروا التعليم الرسمي، فيما عدد آخر يبلغ 20 ألفاً تسجلوا لكنهم يبحثون عن مدارس غير مكلفة لأبنائهم، وذلك بعدما تعطلت الدراسة لنحو 4 أشهر بسبب مقاطعة المعلمين خصوصاً المتعاقدين" (حيدر، 2022).

هذه الهجرة المعاكسة رغم الضائقة الاقتصادية تشير وفق إطلاع الباحث إلى تخوف الأهالي من واقع التعليم في المدارس الرسمية. فالمعلمون الذين هم دعامة التعليم وصلة الوصل بين الجهات التربوية والطلاب، والقائمون على تنفيذ المناهج التعليمية وبناء المعرفة لدى الطلاب و تزويدهم بالخبرات والمهارات اللازمة، باتوا اليوم يرزحون تحت ضغط إقتصادي كبير ومهددين في أمنهم الوظيفي والإجتماعي. فقد تدنت قيمة الرواتب التي يتقاضاها معلمو المدارس الرسمية بالليرة اللبنانية، والتي فقدت أكثر من 90% من قيمتها، إذ أن راتب المعلم في المدارس الرسمية بات يبلغ ما بين \$80 و \$150 شهرياً. إضافة إلى أزمة المحروقات سواء بصعوبة تأمينها أو عدم قدرة الجسم التعليمي على تحمل أكلافها، فسعر صفيحة البنزين بات يقارب الحد الأدنى للأجور. و قد زاد هذا التخوف لدى الأهالي جرّاء التأخر عدة أشهر في انطلاق العام الدراسي الحالي في المدارس الرسمية بسبب إضراب المعلمين المتعاقدين إحتجاجاً على عدم تلبية الحكومة لمطالبهم المعيشية، إذ أن "الإنفاق الحكومي على التعليم غير كافٍ، حيث بلغ أقلّ من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020، وهو أقلّ من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 4.4% وهو من بين أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا." (The World Bank, 2021:9).

كل هذا يضع مزيداً من الضغوط على القطاع التربوي الرسمي. ويدفعنا للتساؤل والقلق حول مستقبل التعليم الرسمي في لبنان وطبيعة مخرجات العملية التعليمية وجودتها في المدارس الرسمية في لبنان.

أسئلة الدراسة

وينبثق عن هذه الإشكالية التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى انعكاس الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في عدد من المدارس الرسمية في لبنان من وجهة نظر المعلمين؟

والتساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي المؤشرات التي تظهر تأثير الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في المدارس الرسمية من وجهة نظر المعلمين؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير طبيعة نظام العمل (تعاقد – تفرغ)؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الكشف عن مدى انعكاس الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في عدد من المدارس الرسمية في لبنان.
- الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير (سنوات الخبرة – طبيعة نظام العمل).

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية النظرية للدراسة بالنقاط التالية:

- قد تفيد هذه الدراسة في إغناء الشق النظري والتزويد بمعلومات عن جودة التعليم الرسمي في لبنان.
- كما أن هذه الدراسة قد تفيد في معالجة إشكالية قل ما تطرق إليها الباحثون على حد إطلاع الباحث.

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة بالنقاط التالية:

- قد تلفت نتائج هذه الدراسة أنظار القائمين على التعليم الرسمي في لبنان ودفعهم للعمل على معالجة المشكلات التي وردت في الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي المدارس الرسمية في لبنان، والبالغ عددهم بحسب إحصاء نشره موقع (الدولية للمعلومات، 2019) 43,532، منهم 20,908 في الملاك و20,739 تعاقد و885 تقدمية (وهم المعلمون الذين يتولون تدريس مادة التربية الدينية).

أما عينة الدراسة فاختارها الباحث عشوائياً من ضمن معلمي المدارس الرسمية في مدينتي بيروت وصيدا.

مصطلحات الدراسة

- الجودة

يشير المعجم الوسيط إلى أن الجودة تعني كون الشيء جيداً، وفعلها الثلاثي "جاد".

"هو مصطلح يعبر عن حالة شئٍ سواء كان هذا الشئ هو منتج أو خدمة أو مؤسسة أو برنامج دراسي أو تدريبي أو مستوى أداء عمل، فالمنتج الجيد هو الذي يحقق بل يفوق توقعات المستهلك، و يعنى أيضا مقدرة المنتج على الوفاء بمتطلبات وظيفته و أيضا مطابقة المنتج للمواصفات الموضوعية أثناء التصميم." (جامعة المنصورة، 2022)

- جودة التعليم

"درجات صلاح الخدمة التربوية المقدمة وفعاليتها وكفاءتها، قياسا بالمعايير الدولية من جهة؛ وبمعطيات البلد من ناحية ثانية". (وهبة، 2006: 6)

- الأزمة الاقتصادية

"هي حالة مفاجئة من الاضطراب والخلل في النظام الاقتصادي العام الخاص بالدول، والذي تنتج عنه حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب والعناصر الاقتصادية من حيث الإنتاج، والاستهلاك، والدخل، والأسعار، والمنافسة، والتصدير، والاستيراد، وأسعار العملات وغيرها، ويرى البعض أنها حالة من الانخفاض غير المسبوق وغير المخطط له في أسعار الأصول، والتي تتمثل في رأس المال، والأسهم وحسابات الادخار، وحقوق الملكية." (حروف عربي، 2019)

- المدرسة الرسمية

"المدرسة هي مكان الدراسة وطلب المعرفة، وجمعها مدارس" (الجر، 1973: 1087)، ويعرّف (معجم المعاني الجامع) معنى الرسمي بأنه الشئ المنتسب إلى الدولة و الذي جاء على أصولها المقررة، فالتعليم الرسمي هو الذي تؤمنه الدولة للمواطنين بخلاف التعليم الخاص.

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها المدارس التي تنشئها الدولة اللبنانية وتتبع مباشرة لوزارة التربية والتعليم العالي، وتنتشر على مختلف الأراضي اللبنانية، وهي مدارس مجانية لا طائفية تعكس السياسة التربوية الحكومية.

المعلم المتفرغ

لغة: من علمٍ تعليمياً، ونقول علم الشيء أي بيّنه ووضحه.
إصطلاحاً: "إنه ذلك الشخص الذي ينوب عن الجماعة في تربية الأبناء وتعليمهم وهو موظف ومنظم من قبل الدولة التي تمثل مصالح الجماعة ويتلقى اجرا نظير قيامه بذلك. (زبيدي، 2005: 44)
وهو كذلك "الشخص الملتمزم بتدريس عدد معين من الحصص معتبرة قانوناً مساوية لوقت نصاب كامل في مرحلة تعليمية معينة". (معهد اليونيسكو للإحصاء. 2003) ويتمتع بكامل حقوقه كموظف ضمن المؤسسة التربوية.

المعلم المتعاقد

لغة: المتعاقد هو إسم من فعل تعاقد بمعنى إنفق.
ويعرفه الباحث بأنه المعلم الذي يتم التعاقد معه من قبل الجهات المعنية على بدل محدد مقابل قيامه بتدريس عدد معين من الساعات في سنة دراسية محددة. ولا يتمتع المعلم المتعاقد بحقوق المعلم المتفرغ (بدل نقل – إجازات – تعويض نهاية خدمة...).

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

- دراسة أبو عبده (2011): "درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين".

هدفت دراسة الباحثة للتعرف إلى درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المدارس الفلسطينية في محافظة نابلس من وجهة المديرين فيها، بالإضافة لتحديد دور متغيرات كل من الجنس والمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة والسلطة المشرفة على ذلك. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي في دراستها والإستبانة كأداة لها. وقد تم إعداد إستبانة مكونة من (104) فقرة موزعة على تسعة مجالات، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع مديري ومديرات مدارس محافظة نابلس والبالغ عددهم (227) مدير ومديرة. وتم إختيار عينة عشوائية قوامه (132) مدير ومديرة. وقد خلصت الدراسة إلى: وجود درجة تطبيق متوسطة لمعايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها في جميع المجالات. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات العينة

تعزى لمتغير سنوات الخبرة. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات العينة تعزى لباقي متغيرات الدراسة.

- دراسة الشهري (2012): "معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام والتطلعات المستقبلية للتغلب عليها من وجهة نظر مديري المدارس في محافظة جدة."

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام في محافظة جدة، كما هدفت إلى التعرف على أهم التطلعات المستقبلية للتغلب على المعوقات من وجهة نظر مديري المدارس. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واتخذت من الاستبانة أداة لها، تضمنت الإستبانة (31) فقرة. أما مجتمع الدراسة فقد تكوّن من مديري مدارس التعليم العام في محافظة جدة والبالغ عددهم (540) مديراً، و تم اختيار عينة الدراسة بأسلوب العينة الطبقية العشوائية حيث اشتملت على (244) مدير. وقد خلصت الدراسة إلى بروز عدة معوقات من أبرزها: قصور تدريب العاملين على كيفية تطبيق إدارة الجودة، تمسك العاملين بالطرق المألوفة لأداء أعمالهم، وعدم وجود الموارد المالية الكافية، قلة المباني الحكومية المناسبة للمدرسة.

- دراسة المطيري (2013): "درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مديري المدارس المتوسطة في محافظة الأحمدى في دولة الكويت"

هدفت دراسة المطيري إلى معرفة درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مديري المدارس المتوسطة في محافظة الأحمدى في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين. اعتمد الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، والإستبانة كأداة لها. و تم توزيع استبانة لتحقيق أهداف الدراسة على عينة تكونت من (767) معلماً ومعلمة بطريقة عشوائية بسيطة. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مديري المدارس المتوسطة في محافظة الأحمدى في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين تعد مرتفعة.

- دراسة مسلم (2018): "درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية الحكومية في مدينة العقبة في الأردن من وجهة نظر المعلمين."

سعى الباحث من خلال الدراسة للتعرف إلى درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية الحكومية في مدينة العقبة في الأردن من وجهة نظر المعلمين، واختلاف وجهات النظر باختلاف متغيرات: الجنس والتخصص والمؤهل وسنوات الخبرة. ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي، و اعتماد استبانة مكونة من (63) فقرة كأداة للدراسة. وقد طبقت الإستبانة على عينة عشوائية مؤلفة من (298) معلماً ومعلمة. وخلصت الدراسة إلى: إنّ درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية

الحكومية في مدينة العقبة في الأردن من وجهة نظر المعلمين تعدّ متوسطة، و كذلك إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المعلمين لدرجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية الحكومية في مدينة العقبة في الأردن تعزى لمتغيرات الدراسة.

الدراسات الأجنبية

- دراسة ماكيجرورايت (Makijroraite: 1999) : "المشكلات وادراكات تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العام"
هدفت الدراسة إلى تحليل طرق إدارة الجودة الشاملة والنماذج المطبقة به، وقراءة احتمالات تنفيذه في مؤسسات التعليم اللتوانية. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تنفيذ إدارة الجودة في مؤسسات التعليم ما يزال ضعيفاً. وعزت ذلك إلى عدة عوائق منها: عدم وجود مفهوم محدد للهدف يتعلق بالجودة في التعليم، القادة المسؤولين عن هذه المؤسسات ينقدون الوعي والفهم الحديث للجودة، وتفتقد المؤسسات إلى التخطيط طويل الأمد.
- دراسة ديتريت (Detret: 2000) : " إدارة الجودة في المدارس الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية"
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة، والعوامل التي تؤثر في التطبيق الناجح لأسلوب إدارة الجودة الشاملة في الإدارة العليا. وقد تكونت عينة الدراسة من المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب وأعضاء المجالس في (10) مدارس، إختيرت من المدارس التي طبقت أسلوب إدارة الجودة الشاملة بالولايات المتحدة الأمريكية. وأشارت النتائج أنّ المديرين يطبقون أسلوب إدارة الجودة بدرجة متوسطة. وأن هناك عوامل بيئية تؤثر في تطبيق إدارة الجودة الشاملة تمثلت في توافر وسائل تقنية على مستوى المدرسة. وإتاحة الموارد المالية للتدريب على إدارة الجودة.

الإطار النظري

المبحث الأول يتعلّق بجودة التعليم، ويحوي مفهوم الجودة لغة وإصطلاحاً، والمفهوم الإسلامي للجودة، التطور التاريخي لمفهوم الجودة، رواد الجودة، مفهوم الجودة في التعليم، أهمية تطبيق مفهوم الجودة في التعليم، مبادئ جودة التعليم المرتبطة بالمعلمين، ومعوقات تحقيق جودة التعليم.

أما المبحث الثاني فيتناول الباحث موضوع المدرسة الرسمية في لبنان، موضحاً مفهوم المدرسة، ثم المدرسة الرسمية، وتاريخ التعليم في لبنان، ثم يبيّن أهمية التعليم الرسمي وأنواعه في لبنان.

المبحث الأول: جودة التعليم

- مفهوم الجودة

○ الجودة لغة

في اللغة العربية، يشير (المعجم الوسيط) أن الجودة من "جيد، جيداً. وإذا طال عنقه وحسن، فهو أجيد وهي جيداء، وأيضاً من جود". "وجاد الشيء جوده، أي صار جيداً، وأجاد: أتى بالجيد من القول والفعل. ويقال: أجاد فلان في عمله وأجود وجاد عمله." (ابن منظور، 2003: 254، 255)

وفي اللغة الإنكليزية، يشير (قاموس وبستر) أن المعنى مشتق من الكلمة اللاتينية (Quality) ويقصد بها طبيعة الشيء جيداً كان أم غير جيد، أو الخاصية التي يمتلكها شيء أو شخص، أو مستوى عال من القيمة والتميز .

○ الجودة اصطلاحاً

"الجودة معيار للكمال يتم الحكم عليها بمعرفة ما إذا تم تأدية ما عزم على توفيره للخدمة المقدمة أو السلعة المنتجة في الوقت المحدد والمواصفات التي تلائم احتياجات المستفيدين من الخدمة أو السلعة أم لا، بمعنى إذا تم جعل المستفيدين سعداء بما قدم لهم من خدمة أو منتج سلعي وبالطريقة التي قدمت بها تلك الخدمة أو ذلك المنتج حينها يمكن القول إن الجودة قد تحققت" (عطية، 2009)، ويرى (علوان، 2013) بأنها مدى مطابقة المنتج للمواصفات الموضوعية، ومدى تلبية حاجات المستهلك في المنتج.

"وقد عرفها ديمينج -رائد الجودة الشاملة- على أنها تلك الدرجة من التميز الذي يمكن التنبؤ به باستعمال المعايير الملائمة وقليلة التكلفة، المشتقة من المستهلك، بحيث ينطبق ذلك المبدأ على العملية الإنتاجية والمنتج النهائي معاً" (مجيد والزيادات، 2008)

- التطور التاريخي لمفهوم الجودة

"ظهرت الجودة الشاملة منذ فجر التاريخ إذ كانت جزءاً من حياة الإنسانية التنافسية فالإنسان يتطلع دائماً نحو التطور والتغيير وراغب في التقدم والتنوع، ولم تكن ابتكاراً من ابتكارات العصر الحديث، إذ نجد أن الإهتمام بها كان من القدم لدى البابليين في العراق منذ أن وضع حمورابي القوانين في مسلته المشهورة -مسلة حمورابي- التي تدعو إلى تنظيم العمل وجودته، وفي مصر حيث نجدها في هندسة الأهرامات، وفي اليمن عند مدينة سبأ في إتقان السدود والري والزراعة، وغيرها من المجهودات الإنسانية التي تشير إلى أهمية الجودة الشاملة." (مجيد والزيادات، 2008، 1).

وفي العصر الإسلامي إهتم المسلمون بمفهوم الجودة إنطلاقاً مما دعت إليه الشريعة الإسلامية من حسن أداء العمل والحرص على إتقانه وإستشعار الرقابة الذاتية وتحمل المسؤولية والحرص على إستثمار الوقت، وتنص على ذلك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

و "في أوروبا فقد ظهرت الحرفية ونقابة التجار والصناع خلال القرن الثالث عشر، حيث كان الحرفيون يمثلون المدربين والمفتشين معاً، فمن جهة كان لهم دراية جيدة بالتجارة والمنتجات والبضائع والعملاء ويعرفون عملهم حق المعرفة، ومن جهة أخرى كانوا يقومون بتدريب الآخرين على القيام بالعمل ذي الجودة العالية، وتم وضع المعايير والمقاييس للحكم على المنتجات وكان المجال مفتوحاً لأي شخص للقيام بوضع معايير للجودة تعكس وجهة نظره" (الخلف، 2004).

ومؤخراً " أصبح الإهتمام بالجودة ظاهرة عالمية، وأخذت المنظمات والحكومات توليها اهتماماً خاصاً، بل ويمكن القول إن الجودة باتت الوظيفة الأولى للكثير من المنظمات، وغدت فلسفة إدارية وأسلوب حياة تمكنها من البقاء في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة وسريعة التغيير". (مفتاح والطاهر، 2015)

- رواد الجودة

○ إدوارد ديمينج

يعدّ إدوارد ديمينج الأب الحقيقي لإدارة الجودة الشاملة، الذي صاغها في صورة مفهوم شامل بصفتها جزءاً أساسياً من عمل الإدارة اليومي. فقد بلور ديمينج المفهوم، عام 1985، وحدد دوراً مهماً للإدارة العليا في غرس أهمية الجودة وكفالة سبل تعزيزها في مؤسساتهم. وأكد أن الجودة مسؤولية كل فرد في المؤسسة، وليست الإدارة العليا فقط" (حيدر، 2016: 52) و"استنتج إدوارد خلال دراساته وبحوثه الدور الأساسي الذي يقوم به الموظفين وأن عملية الإنتاج تعتمد بصورة رئيسية على كفاءتهم، فقّدم نظريته الشهيرة بدائرة ديمينج والتي تدعمها الدعامات الأربعة وهي:

1. خَطَط	2. نَفَذ	3. افحص	4. باشر
----------	----------	---------	---------

مُعتبرًا هذه النظرية مفتاح تحسين الجودة، وقد استفادت مدن اليابان بصورة ممتازة من نظريته بعد أن سافر إليها بصفته مُستشارًا واختصاصيًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ ليدعم الجودة والإنتاج الصناعي، وبالفعل نجح في مهمته على أكمل وجه فلقب بأبو الجودة، مما دفع الحكومة اليابانية لطرح جائزة سنوية باسمه تدعم الابتكار في برامج إدارة ورفع الجودة، ومن جهة أخرى لم يكن الاعتراف به وبمبادئه وتميزه بهذا المجال بنفس الحماس في موطنه الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ لم يُدرك المسؤولين فكرة ديمينج بأن الجودة تتزامن مع التكلفة الأقل كما توصل إليه المدراء اليابانيين." (درّاج، 2021)

○ جوزيف جوران

يذكر (حسن، 2019) في دراسته أن جوزيف جوران (1904-1987) من الرواد الأوائل لثورة الجودة الشاملة. فجوران صاحب التعريف الشهير للجودة بأنها: الملائمة للإستخدام أو للأهداف. وهو ينظر للجودة من منطلقين: الأول الملائمة للمواصفات من خلال محاولة تقليل العيوب في الخدمة المقدمة، والثانية محاولة تحسين شكل الخدمة سعياً لإشباع رغبات العملاء وكسب رضاهم.

وقد بلور جوران فلسفته التي تبناها حول إدارة الجودة الشاملة في ثلاث نقاط رئيسية تسمى "ثلاثية جوران" وهي:
- "تخطيط الجودة: تحديد مستوى المنتج وتصميم عملية الإنتاج لتحقيق مفردات الجودة المطلوب توافرها في المنتج.
- الرقابة على الجودة: حيث يتم إستعمال طرق إحصائية في عملية الرقابة، وذلك للتأكد من أن السلعة المنتجة تحقق معايير الجودة خلال عملية الإنتاج.
- تحسين الجودة: وذلك من خلال:

- إيجاد وتطوير بنية هيكلية لعمل تحسينات الجودة
- التعرف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتطبيق مشاريع التحسين
- إيجاد فريق للمشروع ليكون مسؤولاً عن إنهاء كل مشروعات التحسين
- تزويد فرق العمل بما تحتاجه من تدريب لتكون قادرة على تشخيص مشاكل الجودة ومعرفة أسبابها والعمل على حلها. (Gotesch & Davis, 1994)

○ فيليب كروسبي

" تعتبر أفكار كروسبي من العوامل التي اسهمت في تطوير مفهوم تطبيق الجودة في القرن العشرين وذلك من خلال كتابه الجودة مجانية (Quality is Free) كذلك ادخل مفهوم منع حدوث الخطأ (Zero Defect) لأول مرة في تحليل معنى الجودة والتي يعرفها بأنها مواجهة الإحتياجات. " (عزب، 2008، 77)
"يتكون منهج كروسبي في الجودة من أربعة عشر مبدأ وهي:

1. إلزام الإدارة العليا بالجودة
2. تكوين فرق تختص بتحسين الجودة
3. إستخدام مقياس كأداة موضوعية
4. تحديد كلفة الجودة
5. زيادة الوعي بأهمية الجودة
6. إتخاذ الإجراءات التصحيحية
7. التخطيط السليم لإزالة عيوب المنتج
8. تدريب العاملين والمشرفين على القيام بدورهم في تحسين الجودة
9. تحديد يوم خاص لزيادة الوعي بأهمية شعار (صناعة بلا عيوب)
10. تحديد الأهداف وتشجيع الإبتكار داخل المؤسسة
11. التخلص من أساليب الأخطاء وإزالة معوقات الإتصال الفعال
12. التعرف على أهمية عملية تحسين الجودة ومكافأة كل من يقدم جهوداً غير عادية في تطوير وتحسين الجودة
13. تكوين مجالس للجودة، تختص بعملية التنسيق والإتصال بين أعضاء فريق الجودة
14. الإستمرار في عملية تحسين الجودة للتأكد من أن عمليات التحسين مستمرة ولم تتوقف". (حيدر، 2016:

- مفهوم الجودة في التعليم

"تستخدم عبارة جودة التعليم بشكل متكرر في سياقات التنمية. كما أنها محور الهدف الرابع للتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتتوسع الأمم المتحدة في هذا الهدف، مشيرة إلى أنه ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". (concern worldwide Us. 2019).

ويشير التقرير الصادر عن (اليونيسكو، 2005) أن مفهوم جودة التعليم يحدّد أولاً من خلال التطور المعرفي للمتعلمين، وهو الهدف الرئيسي لجميع الأنظمة التعليمية، ونجاحها في هذا الصدد هو مؤشر لجودتها. وثانياً من خلال دور التعليم في تعزيز القيم المتعلقة بالمواطنة الصالحة وإنشاء الظروف المؤدية إلى التنمية الإبداعية والعاطفية.

وفي تعريف آخر تشير عبارة الجودة في مجال التعليم إلى "جملة من الجهود المبذولة من قبل العاملين بمجال التعليم لرفع مستوى المنتج التعليمي (طالب - فصل - مدرسة - مرحلة) بما يتناسب مع متطلبات المجتمع، أو عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التعليمي من خلال العاملين في مجال التعليم والتربية". (أمينة، 2019)

"فالتعليم الجيد هو التعليم الذي يركز على الطفل بأكمله، التطور الاجتماعي والعاطفي والعقلي والجسدي والمعرفي. ويهيئ الطفل للحياة وليس للإختبار فقط. ويتم تأمين التعليم الجيد من خلال ثلاث ركائز أساسية وهي: ضمان توفير معلمين جيدين، وتأمين أدوات التعلم المطلوبة، وإنشاء بيئات تعليمية آمنة وداعمة" (Slade. 2021)

ويرى الباحث من خلال ما سبق أن جودة التعليم باتت محط إهتمام عالمي ترتبط بمفهوم التنمية المستدامة، و تتعلّق بمخرجات العملية التعليمية والتي يشكّل المتعلم المحور الأساس فيها، وهي تتحقق من خلال ما يقوم به القائمون على العملية التربوية من تطبيق فعلي في مؤسساتهم التربوية، وتستند إلى مواصفات ومعايير يؤدي الإلتزام بها إلى تحسين مستوى مخرجات العملية التربوية.

- أهمية تطبيق الجودة في التعليم

شهد العالم منذ وقت ليس ببعيد، تغييرات في النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية و ولادة عصر المعلومات والتكنولوجيا، مما أدى إلى إبراز أهمية الإستثمار في الرأس المال البشري وتنميته وتعزيز مهارات القرن الواحد والعشرين لديه، مما يتطلب التوجه نحو الجودة والتركيز عليها في الجانب التربوي. فثقافة الجودة باتت مطلباً عالمياً تهتم به الدول والمنظمات والأفراد على حدٍ سواء وتصنف على أساسه قيمة السلع والخدمات.

وتذكر دراسة (البادي، 2010) أن التحديات والقضايا التي تواجه العملية التعليمية فرضت ضرورة أن يكون هناك توجه جديد يتوافق ويتعامل مع هذه التحديات بالشكل الذي يحقق التطوير في مخرجات العملية التعليمية، وقد ركزت

غالبية الدول على تحقيق نهج الجودة في التعليم، ويأتي ذلك من خلال منطلق أهمية الجودة وما يترتب على تطبيقها من نواحي إيجابية تخدم العملية التعليمية، ويساعد كثيرا على تحول الفكر التعليمي إلى الأفضل من خلال التحسين والتطور المستمر.

كما وأن "التعليم الجيد يتيح للناس كسر حلقة الفقر و يساعد على الحد من عدم المساواة، والوصول إلى المساواة بين الجنسين. إنه يمكّن الناس من أن يعيشوا حياة أكثر صحة واستدامة." (Stairway to SDG, 2019) ويرى الباحث أن لتطبيق الجودة في التعليم أهمية بالغة ومباشرة على العملية التعليمية يمكن إختصارها بالنقاط التالية:

- تحسين المستوى الأكاديمي للمتعلمين
- تنمية النواحي الإجتماعية والعاطفية والجسدية والعقلية لدى المتعلمين
- تمكين المتعلمين من امتلاك المهارات الأساسية للقرن الواحد والعشرين
- تقليل نسبة الهدر من خلال الإستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العملية التربوية
- تعزيز ثقة أولياء الأمور والمتعلمين والمجتمع بالمؤسسات التربوية
- ترسيخ مفهوم جودة العمل لدى المجتمع التربوي (طلاب – معلمين – إداريين- عاملين – أولياء أمور..)

- مبادئ جودة التعليم المرتبطة بالمعلمين

تشير دراسة أعدتها جامعة نيو ساوث ويلز (UNSW,2021) إلى أنه يمكن إجمال مبادئ جودة التعليم المرتبطة بالمعلمين في ما يلي

- إشراك الطلاب في التعلم النشط
- البناء على المعرفة الحالية للطلاب
- ربط التعلم بالسياقات المهنية والتأديبية والصناعية و / أو الشخصية
- التحديات ودعم تعلم الطلاب
- توصيل التوقعات والمتطلبات
- تلبية تنوع الطلاب

- معوقات تحقيق جودة التعليم

"أجمع الكثير من الكتاب والمفكرين على أنه هنالك مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تؤدي إلى فشل الكثير من برامج الجودة، والتي تقف حائلاً دون التطبيق الناجح لمعاييرها." (رفيقة، 2014: 275).

ويرى الباحث أن من أبرز هذه المشاكل ما يلي:

- عدم إلمام المعنيين بالتربية بمفهوم الجودة
- ضعف الإمكانيات المالية
- الاعتماد على مناهج تعليمية قديمة
- غياب برامج التطوير والتدريب للمعلمين
- الزيادة الكبيرة في أعداد المتعلمين
- الإهتمام بالمعيار الكمي على حساب النوعي
- إفتقار المؤسسات التربوية إلى أقسام تعنى بالجودة
- إنشغال الجانب الرسمي بمعالجة القضايا الاقتصادية والأمنية على حساب الجانب التربوي

المبحث الثاني: المدرسة الرسمية في لبنان

- مفهوم المدرسة

في اللغة: يشير معجم اللغة العربية المعاصر أن لفظ المدرسة يشتق من الفعل "دَرَسَ" و: هي مكان الدراسة والتعليم، وجمعها مدارس.

أما إصطلاحاً " فتتباين تعريفات المدرسة بتباين الإتجاهات النظرية، ويتنوع مناهج البحث الموظفة في دراستها، ويميل أغلب الباحثين اليوم إلى تعريف المدرسة بوصفها نظاماً إجتماعياً" (مأمون وآخرين. 2020) ومن التعريفات الأخرى التي تناولت مصطلح المدرسة:

"المدرسة هي مؤسسة مصممة لتوفير مساحات التعلم وبيئات التعلم لتدريس الطلاب -أو التلاميذ- تحت إشراف المعلمين." (ecurrency. 2017)

ومن جهتها تشير دراسة (بلغازي، 2020) إلى أن المدرسة هي مؤسسة إجتماعية يوكل إليها مهمة التربية الحسية والفكرية والأخلاقية للأطفال والمراهقين، في شكل يطابق متطلبات المكان والزمان.

" أما لارنولد كلوس فيصف المدرسة على أنها نسق منظم من العقائد والقيم والتقاليد، وأنماط التفكير والسلوك التي تتجسد في بنيتها وفي إيديولوجيتها الخاصة" (وظفة وآخرون، 2004: 16)

و يرى الباحث أن التعريفات السابقة للمدرسة تؤكد على أن المدرسة:

- نظام متكامل
- مؤسسة تربوية هادفة
- تتمحور حول التلميذ
- ترتبط بالمجتمع وتستمد منه قيمها وعقائدها

- مفهوم المدرسة الرسمية

"هي مدارس تم إنشائها وتمويلها من قبل الحكومة، وذلك اعتمادًا على أموال الضرائب المفروضة في الدولة، وهي تتنوع بين مدارس للمرحلة الابتدائية، ومدارس للمرحلة الإعدادية، ومدارس للمرحلة الثانوية. ولأن الحكومة هي المسؤولة عن تمويل هذه المدارس الحكومية، نجدها تقدم خدماتها لكل الأطفال مقابل سعر بسيط جدًا يناسب جميع أفراد المجتمع. أما عن المنهج فهو موحد على مستوى الجمهورية، حيث يدرس جميع الطلاب نفس المنهج ويخضعون لنفس الاختبارات في نفس الوقت." (القحطاني، 2022)

- تاريخ التعليم في لبنان

"كان التعليم، في المناطق اللبنانية خلال حكم الدولة العثمانية، ممسوكًا من قبل رجال الدين. ولقد شكّلت المدارس الدينية المنطلق الحقيقي للحركة التعليمية التي كانت طوائفية، ولكن مدرسة تحت السنيانية تبقى فجر التعليم في لبنان، ورمزًا للتراث التربوي اللبناني وعلامة فارقة لبدایات التعليم فيه." (جدعون، 2017)

"في البدء، تأسست مدرسة «عين ورقة» في غوسطا، بمنطقة كسروان الفتوح، سنة 1798، واعتبرت «أم المدارس في الشرق»، حيث أمر البطريرك يوسف اسطفان، وهو تلميذ المدرسة المارونية في روما، بنحويل دير مار أنطونيوس في «عين ورقة» إلى مدرسة إكليريكية بطريكية" (الأبطح، 2016)

أما التعليم الرسمي فكانت "المحاولات الأولى نحو إنشائه بدأت في العام 1838، في أرجاء السلطنة العثمانية. ومن جملة التدابير العملية التنفيذية إنشاء مجلس دائم للمعارف، والتدرّج في التعليم في مستويات ثلاثة: ابتدائي وثانوي وعالي، ومجانية التعليم الرسمي، وإضافة القراءة والكتابة والحساب إلى جانب التربية الدينية واللغة التركية، ومنح الطوائف حق إنشاء المدارس، وحظر إعطاء دروس تتعارض مع المبادئ الأخلاقية، وإخضاع برامج التعليم والمؤلفات المدرسية لموافقة وزارة المعارف، والتشديد على إلزامية التعليم الابتدائي مع فرض عقوبة السجن على الأهل الذين يتمنعون عن إرسال أولادهم إلى المدرسة، ومجانية التعليم الابتدائي، واشتمال المدرسة على قسم الحضانة وقسم الفنون والصنائع..". (جدعون، 2017)

وفي بيروت أنشأت "جمعية المقاصد الإسلامية عام 1878، وبدأت بإنشاء مدارس لها، وقد شهدت هذه المؤسسات التعليمية التي أصبحت تشمل جامعة أيضًا عصرها الذهبي في منتصف القرن الماضي، بفضل دعم كبريات العائلات البيروتية. وقد أريد لها أن تعنى بالصغار، والتربية على غرار المدارس الأجنبية في لبنان وأوروبا، فافتتحت لها فروعًا كثيرة في المناطق، ودعمت طلابها بالمنح للدراسة في الخارج،" (الأبطح، 2016)

وفي العام 1920 خضع لبنان للانتداب الفرنسي نتيجة الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية "فسعت فرنسا إلى تشجيع التعليم الخاص الأجنبي والأهلي، ودعت الطوائف إلى إعادة فتح مدارسها وخصصت لها المساعدات

الكبيرة. وهنا اتخذت المدرسة صورتها الإدارية التي نعرفها اليوم، فكان لها المدير رأس السلطة المدرسية، يعاونه جهاز إداري، وهيئة معلمين تعمل بتوجيهاته وإرشاداته، وهناك برامج تُدرّس وأقسام تُجبي. يُشير تقرير للسيد واصف بارودي مدير التربية الوطنية عام 1938 أنّ عدد التلامذة، بلغ آنذاك حوالي سبعة عشر ألفاً (16.000) في القطاع الرسمي، يُقابلهم تسعين ألفاً (90.000) في القطاع الخاص الأجنبي والمحلي. في حين كانت النسبة تلميذ/معلم، واحد إلى مئة. " (جدعون. 2017)

- أهمية التعليم الرسمي في لبنان

يمتاز المجتمع اللبناني بتنوعه الفكري والثقافي والديني. هذا الاختلاف بين الطوائف والمذاهب يشكّل عامل إثراء ومصدر قوة للمجتمع، إلا أنه وفي الوقت ذاته يشكّل عنصر تفرق وتفكك. فلبنان الذي شهد عام 1975 وعلى مدى 15 سنة حرباً أهلية بين مكوناته الطائفية، لا يزال حتى اليوم يشهد شحناً وتوتراً وإنقساماً طائفيًا بين مختلف مكوناته عند كل إستحقاق. ومن هنا كانت أهمية المدرسة الرسمية في كونها محضناً جامعاً لكل أجيال الغد.

"فالمدرسة الرسمية مدرسة لا طائفية، وهي بذلك قادرة على احتضان اللبنانيين من كل الطوائف والمذاهب، يتعلمون معاً ويتفاعلون ثقافياً واجتماعياً، فيتعرفون عن قرب إلى بعضهم البعض، فتزول بذلك الأوهام والخاوف التي قد تتراكم في أذهانهم، فيما لو أنهم ظلوا يتعلمون ويكبرون كل على حدة، في مدرسة الطائفة التي ينتمون إليها. فتتحول المدرسة الرسمية بذلك إلى مصهر للتفاعل الإيجابي بين أبناء الطوائف اللبنانية المختلفة وما أكثرها، وما أشد الحاجة إلى التفاعل بين أبنائها." (قبيسي، 2012)

وبالنظر إلى الناحية الإقتصادية، وفي ظل تفاقم الأزمات وتراجع القدرة المالية لدى المواطنين، وباعتبار التعليم حاجة ملحة لا يمكن الإستغناء عنها، يشكّل التعليم الرسمي فرصة للطبقات الفقيرة والمتوسطة للحصول على تعليم مجاني. "والمدرسة الرسمية لأنّها مدرسة مجانية، فهي مدرسة لا طبقية، يلتحق بها إذا ما تحسن مستواها، أبناء اللبنانيين من كل الطبقات والفئات الاجتماعية، دون أي تمييز في فرص الالتحاق أو التعليم أو التعلّم. فتتحول بذلك إلى مكان قادر على التخفيف ما أمكن من قساوة الفروق الطبقية بين المتعلمين، وما يلحقها من تفاوت في فرص التعلّم." (قبيسي، 2012).

أما من الناحية المناطقية، ومع بروز مفهوم اللامركزية والتنمية المستدامة، يشكّل إنتشار المدارس الرسمية على إمتداد الجغرافية اللبنانية، من أقصى الشمال حتى الجنوب ومن الساحل حتى الداخل، نقطة إضافية تعزز أهمية التعليم الرسمي والحاجة إليه.

"فالمدرسة الرسمية هي مدرسة لا مناطقية، فهي في كلّ المناطق اللبنانية دون استثناء، يدرس أبنائها جميعاً في كتاب واحد، على أيدي هيئة تعليمية ذات إعداد واحد، وتخضع جميعها لتوجيه واحد وتفقيش واحد، فيضعف بذلك التفاوت التعليمي والثقافي بين المناطق اللبنانية الذي نلحظه اليوم من خلال الإحصاءات الرسمية. وباختصار المدرسة الرسمية هي مدرسة موحّدة لكل اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية والمناطقية." (قبيسي، 2012).

منهج الدراسة

يعتمد الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، وهو واحد من أهم مناهج البحث العلمي التربوي. فالمنهج الوصفي يقوم على وصف المشكلة أو الظاهرة للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل واضحة. وهو أيضاً يناسب الموضوع المطروح ويستخدم بكثرة في الأبحاث التربوية.

أداة الدراسة

أعد الباحث أداة للدراسة وهي عبارة عن إستبانة مكونة من ثلاث فقرات تغطي 32 بنداً (ملحق رقم 1) لقياس إنعكاس الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في بعض المدارس الرسمية من وجهة نظر المعلمين فيها.

- مصادر بناء إستبيان الدراسة

عمد الباحث إلى بناء إستبيان " إنعكاس الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في بعض المدارس الرسمية من وجهة نظر المعلمين فيها" من خلال إطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بأحد متغيراتها بموضوع الدراسة الحالية، مستفيداً من التوصيات والمقترحات الناتجة عن كل دراسة.

- إجراءات بناء الإستبيان

- 1- الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع
- 2- صياغة المجالات والبنود الملائمة لطبيعة الدراسة
- 3- عرض الإستبانة على الدكتوراة المشرفة للموافقة وإبداء الرأي
- 4- عدلت الإستبانة بناء على ملاحظات وتوجيهات الدكتوراة المشرفة
- 5- عرض الإستبانة على مجموعة من الأساتذة الجامعيين لتحكيمها
- 6- عدلت فقرات الإستبانة بشكلها النهائي بناءً على آراء المحكمين و باستشارة الدكتوراة المشرفة

النتائج

- السؤال الرئيسي: ما مدى انعكاس الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في عدد من المدارس الرسمية في لبنان من وجهة نظر المعلمين؟

أشارت نتائج الدراسة أن أغلب إجابات المعلمين على المحاور الخمسة للإستبانة تتجه الى التأثير السلبي حيث تظهر نسب التأثير السلبي مرتفعة في المؤشرات التي تظهر تأثير الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في المدارس الرسمية من وجهة نظر المعلمين مرتفعة (84.5% محور المتعلمين، و83.5% في محور البنى التحتية، و78.4% في محور العملية التعليمية ، و54.6% في محور الإدارة المدرسية و81.4% في محور المعلمين) مقابل نسب أقل من 10.0% للتأثير الإيجابي في جميع المحاور.

وبناءً على ما تقدم يمكننا أن نستنتج التالي: تنعكس الأزمة الاقتصادية اللبنانية سلباً على جودة التعليم في المدارس الرسمية.

- السؤال الفرعي الأول: ماهي المؤشرات التي تظهر تأثير الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في المدارس الرسمية من وجهة نظر المعلمين؟

بالنظر إلى إجابات أفراد العينة حول المؤشرات التي تعكس تأثير الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم الرسمي يتضح أن النسبة الأعلى 28.9% لتدني نتائج تقييم المتعلمين ثم انعدام قدرة المدارس والأهل على تأمين المستلزمات التعليمية بنسبة 19.6% ثم تقلص عدد أيام التعليم الفعلي بنسبة 14.4% ثم 12.4% لتقليص المنهج 9.3% لانعدام الأمن الوظيفي لدى المعلمين ونسب أقل من 9% لمؤشرات مختلفة كتدني الدافعية لدى المعلم والمتعلم وكثرة تغيب المعلمين والمتعلمين و تدني الدافعية لدى المعلم والمتعلم، و غياب الضمير المهني لدى المعلمين و غياب الرقابة و كثافة المتعلمين والفوضى داخل الصفوف وإهمال أولياء الأمور متابعة أبنائهم.

وبناءً على ما تقدم يمكننا القول بأن: المؤشرات التي تظهر تأثير الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في المدارس الرسمية من وجهة نظر المعلمين منها: معدلات نتائج تقييم الطلاب - انعدام قدرة المدارس والأهل على تأمين المواد والأدوات التعليمية المساعدة - تقلص عدد أيام التعليم الفعلي - تقليص المنهاج - انعدام الأمن الوظيفي للمعلمين.

السؤال الفرعي الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير طبيعة نظام العمل؟

يتضح من جدول إجابات عينة الدراسة المتعلق بطبيعة العمل أن قيمة الدالة = 0.023 أقل من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي ككل بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير طبيعة نظام العمل لصالح المعلمين المتعاقدين.

وبناءً على ما تقدم تكون نتائج هذا السؤال على النحو الآتي: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير طبيعة نظام العمل لصالح المعلمين المتعاقدين.

السؤال الفرعي الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

يتضح من جدول إجابات عينة الدراسة المتعلق بعدد سنوات الخبرة أن قيمة الدالة = 0.785 أعلى من 0.05 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي ككل بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح المعلمين ذوي الخبرة الأقل.

وبناءً على ما تقدم نرفض يمكننا أن نستنتج بأنه: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات العينة حول تأثير جودة التعليم الرسمي بالأزمة الاقتصادية اللبنانية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

التوصيات

في ضوء نتائج البحث يقدم الباحث جملة من التوصيات:

1. ضرورة إتفاقات الجهات الرسمية إلى واقع التعليم الرسمي في لبنان والعمل على إجتراح حلول للنهوض به.
2. التواصل مع الجهات المانحة لتوفير منح تأمين المستلزمات والأدوات التعليمية الأساسية للمدارس و للمعلمين والطلاب.
3. عقد برامج تدريبية للمعلمين في المدارس الرسمية تساعدهم على تخطي الصعوبات المستجدة وتحقق تعليم جيداً للمتعلمين.

المقترحات

لقد نفذت الدراسة الحالية في إطار إنعكاس الأزمة الإقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في بعض المدارس الرسمية في لبنان، يمكن لدراسات أخرى أن تنفذ إستكمالاً للدراسة الحالية ويقترحها الباحث بالآتي:

- 1- إجراء دراسة حول إنعكاس الأزمة الإقتصادية اللبنانية على جودة التعليم في بعض المدارس الخاصة في لبنان.
- 2- إجراء دراسة حول إنعكاس الأزمة الإقتصادية اللبنانية على جودة التعليم العالي الرسمي في لبنان
- 3- إجراء دراسة حول إنعكاس الأزمة الإقتصادية اللبنانية على جودة التعليم العالي الخاص في لبنان
- 4- إجراء دراسات في الموضوع نفسه إنطلاقاً من وجهة نظر شريحة مختلفة كأولياء الأمور أو المدراء، أو بالإعتماد على أدوات بحثية أخرى كالمقابلات وغيرها.

المراجع

المراجع العربية

- 1- ابن منظور، جمال الدين. (2003). *لسان العرب* (ط.2). مصر: دار الحرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2- أبو عبده، فاطمة. (2011). *درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين فيها*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 3- البادي، نواف. (2010). *الجودة الشاملة في التعليم وتطبيقات الأيزو*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 4- الجر، خليل. (1973). *المعجم العربي الحديث لاروس*. القاهرة: دار لاروس.
- 5- الخلف، عبد الله موسى. (2004). *إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها*. الرياض: مركز آفاق الجودة للتدريب.
- 6- الشعراني، ربي. (2016). *معالم في الإقتصاد التربوي* (ط. 1). طرابلس لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- 7- الشهري، عبدالله. (2012). *معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام والتطلعات المستقبلية للتغلب عليها من وجهة نظر مديري المدارس في محافظة جدة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- 8- المطيري، عبدالرحمن. (2013). *درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لدى مديري المدارس المتوسطة في محافظة الأحمدية في دولة الكويت*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.
- 9- المركز التربوي للبحوث والإنماء. (2017). *المدرسة في لبنان أرقام ومؤشرات*. بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- 10- أمينة، دوش. (2019). *معايير الجودة التربوية بين حتمية التنبؤ ومعوقات التطبيق في المدرسة الجزائرية*. مجلة آفاق علمية. 11(01)، 426-405.
- 11- حسن، طاهر. (2019). *إدارة الجودة*. سوريا: الجامعة السورة الخاصة، كلية إدارة الأعمال.
- 12- رفيقة، حروش. (2014). *محاولة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة*، 2(29)، 275.
- 13- زيدي، ناصر الدين. (2005). *سيكولوجية المدارس*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 14- عزب، محسن عبد الستار. (2008). *تطوير الإدارة المدرسية في ضوء معايير الجودة الشاملة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث*.
- 15- عطية، محسن. (2009). *الجودة الشاملة والجديد في التدريس*. عمان: دار صفاء.
- 16- علوان، قاسم. (2013). *إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو 9001:2000*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 17- فريفر، بياريت. (2020). *اقتصاديات التعليم في لبنان واقع أم حبر على ورق*. مجلة دراسات وأبحاث تربوية. (10)، 12.
- 18- مأمون، علي و زواري، الصادق. (2020). *دور المدرسة في تحقيق الضبط الإجتماعي*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
- 19- مسلم، رامي. (2018). *درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الأساسية الحكومية في مدينة العقبة في الأردن من وجهة نظر المعلمين*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 20- مجلس النواب اللبناني. (2004). *وثيقة الوافق الوطني – اتفاق الطائف*. لبنان: مجلس النواب.
- 21- مجيد، سوسن شاكر و الزيات، محمد عواد. (2008). *الجودة والإعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي*. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 22- معهد اليونيسكو للإحصاء. (2003). *دليل التعليمات الخاصة بتعبئة استمارات الإحصاء التربوي*. اليونيسكو.
- 23- مفتاح، علي جاب الله و الطاهر المكاشفي، خضر. (2015). *واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة سرت ليبيا*. قدم البحث إلى المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة، الإمارات.
- 24- ناصر، إبراهيم. (2010). *أسس التربية* (ط.3). عمان: دار عمان.
- 25- ناصر الدين زيدي، سيكولوجية المدارس، دراسة وصفية تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2005.
- 26- وطفة، علي أسعد و الشهاب، علي جاسم. (2004). *علم الإجتماع المدرسي*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

27- وهبة، نخلة. (2006). جودة التربية: من التأطير الفكري إلى التطبيق العملي. مقدم إلى المؤتمر التربوي العشرين "التعليم الابتدائي: جودة شاملة ورؤية جديدة" في البحرين، البحرين.

المراجع الأجنبية

1. Detert, J. (March 1, 2000). Quality management U.S high schools: Evidence from electronic version. *Journal of School leadership*. P 158-187.
<https://doi.org/10.1177%2F105268460001000203>
2. Gotesch, D.L & Davis.S. (1994). *Introduction to total Quality: Quality Productivity, Competitiveness.*: Price Hall.
3. Makijroraite. (1999). *Problems and perceptions of T.Q.M implementation in Lithuanian education institutions*. , conference proceedings from T.Q.M for higher education institutions, Roma.
4. The World Bank. (2021). *Foundations for BUILDING FORWARD BETTER an Education Reform Path for Lebanon*. Beirut: The World Bank.
5. Unesco. (2005). *education pour tous l exigence de qualite*. france
6. World Economic Forum. (2018). *The Global Competitiveness Report 2017–2018*. Geneva Switzerland: World Economic Forum.

المراجع الإلكترونية

- 1- الأبطح، سوسن. (2016). لبنان.. 200 عام من التنافس بين الطوائف من أجل تعليم ريادي. إسترجم في 27 أيار، 2022 من
<https://aawsat.com>
- 2- الإسكوا. (2021). الإسكوا تقترح مرحلة انتقالية في لبنان للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة. إسترجم في 20 آذار، 2022 من
<https://n9.cl/8bp7e>
- 3- الجزيرة. (2021). حلولها قد تستغرق أعواما والهجرة أسهل المخارج.. ثلاث أزمات تحاصر اللبنانيين. إسترجم في 20 آذار، 2022 من
<https://n9.cl/2kuwi>
- 4- الجمهورية. (2021). نزوح الى المدارس الرسمية كارثة غير مسبوقه تهدد القطاع. إسترجم في 22 آذار، 2022 من
<https://www.aljournhouria.com>
- 5- الدهيبي، جنى. (2021). كيف كشف الانهيار الأزمة البنوية للقطاع التعليمي في لبنان. إسترجم في 21 آذار، 2022 من
<https://n9.cl/z9gfeq>
- 6- العربية. (2022). الليرة اللبنانية تسجل 30 ألفا مقابل الدولار أدنى مستوى تاريخي لها. إسترجم في 20 آذار، 2022 من
<https://n9.cl/jubdz>
- 7- الفطاني، بدرية. (2022). الفرق بين المدارس الحكومية والأهلية. إسترجم بتاريخ 28 أيار، 2022 من
<https://mufahras.com>
- 8- بلغازي، نعيمة. (2020). تعريف المدرسة. إسترجم في 27 أيار، 2022 من
<https://ma3reefa.online>
- 9- جامعة المنصورة كلية الهندسة. (2022). ماهي الجودة. إسترجم في 7 نيسان، 2022 من

<https://engfac.mans.edu.eg/index.php/quality-and-certification/road-to-quality/what-is-quality>

10- جدعون، أندريه. (2017) تاريخ التعليم في لبنان ونشأة المدرسة اللبنانية عبر التاريخ. إسترجم في 27 أيار، 2022 من

<http://www.oraunion.org>

11- حروف عربي. (2019). مفهوم الأزمة الاقتصادية. إسترجم في 6 نيسان، 2022 من

<https://horofar.com>

12- حيدر، إبراهيم. (2022). نزوح 60 ألف تلميذ من الرسمي إلى الخاص أربعة أشهر بلا تعليم. إسترجم في 23 آذار، 2022 من

<https://www.annahar.com>

13- خبيصة، محمد. (2022). البنك الدولي: الكساد في لبنان من تدبير قيادات النخبة المحلية. إسترجم في 22 آذار، 2022 من

<https://n9.cl/5xppa>

14- درّاج، فائق. (2021). إدوار ديمنج. إسترجم في 4 أيار، 2022 من

<https://mufakeroon.com>

15- صحيفة تواصل الإلكترونية. (2018). المملكة تتفوق في المعدل العالمي للمعلمين معلم لكل 11 طالباً. إسترجم في 7 نيسان، 2022 من

<https://twasul.info/>

16- فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم. (2018). التعلم لتحقيق الدور المنتظر من التعليم. إسترجم في 7 نيسان، 2022 من

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28340/211096mmAR.pdf>

17- قبيسي، حسان. (2012). التعليم الرسمي في لبنان أعيدوا بناء مصنع الجمهورية. إسترجم بتاريخ 28 أيار، 2022 من

<https://al-akhbar.com>

18- وزارة التربية والتعليم العالي. إسترجم في 8 نيسان، 2022 من

<https://www.mehe.gov.lb/ar/about-the-ministry/mission>

19- Concern Worldwide Us. (2019). WHAT DO WE MEAN BY “QUALITY EDUCATION”? Retrieved April 9, 2022

<https://www.concernusa.org/story/quality-education/>

20- Ecurrency. (2017). CONCEPT OF SCHOOL. Retrieved April 27, 2022

<https://steemit.com/education/@ecurrency/concept-of-school>

21- Gonzalez, A. (2018). THE IMPORTANCE OF EDUCATION IN SOCIETY. Retrieved April 5, 2022

<https://steemit.com/education/@angelgonzalez/the-importance-of-education-in-society>

22- Sean Slade. (2021) what do we Mean by a Quality Education. Retrieved April 8, 2022

<https://palnetwork.org>

23- Stairway to SDG. (2019) Quality Education. European Union, Retrieved April 9, 2022

<https://stairwaytosdg.eu/en/sdgs/4-quality-education#targets-%E2%96%BC>

24- UNSW SYDNEY. (2021). Principles of Quality Teaching - face-to-face and synchronous online. Retrieved April 12, 2022

<https://www.teaching.unsw.edu.au/principles-quality-teaching-face-face-and-synchronous-online-0>

الملاحق

الملحق رقم (1): جدول: التكرارات والنسب المنوية لإجابات أفراد العينة على الأسئلة المتعلقة بإستبانة

الفقرة الأولى: المعلومات الشخصية					
النسبة	التكرار		النسبة	التكرار	
الجنس					
76.3	74	أنثى	23.7	23	ذكر
عدد سنوات الخبرة					
87.6	85	8سنوات وما فوق	12.4	12	أقل من 8 سنوات
طبيعة المسمى الوظيفي					
35.1	34	متعاقد	64.9	63	ملاك

الفقرة الثانية: جودة التعليم								
كيف تقيم حالياً جودة التعليم في المدارس الرسمية؟								
النسب	التكرار		النسب	التكرار		النسب	التكرار	الإجابة
29.9	29	مقبول	32.0	31	ضعيف	9.3	9	ضعيف جداً
			6.2	6	جيد جداً	22.7	22	جيد
برأيك، كيف أثرت الأزمة الاقتصادية اللبنانية على جودة التعليم الرسمي؟								
1.0	1							لم تؤثر
5.2	5							سلباً بدرجة صغيرة
26.8	26							سلباً بدرجة متوسطة
67.0	65							سلباً بدرجة كبيرة
ماهي المؤشرات التي تعكس هذا الأمر؟ (بناء على الإجابة السابقة)								
3.1	3							كثرة تغيب المعلمين
28.9	28							تدني نتائج تقييم المتعلمين
3.1	3							هجرة المعلمين
19.6	19							انعدام قدرة المدارس والأهل على تأمين المستلزمات التعليمية
5.2	5							تدني الدافعية لدى المعلم والمتعلم

6.2	6	كثرة تغيب المعلمين والمتعلمين
9.3	9	انعدام الأمن الوظيفي لدى المعلمين
14.4	14	تقلص عدد أيام التعليم الفعلي
4.1	4	تدني الدافعية لدى المتعلم
1.0	1	كثافة المتعلمين داخل الصف
12.4	12	تقليص المنهج
3.1	3	كثرة تغيب المتعلمين
2.1	2	تسرب المتعلمين
1.0	1	تدني نسب الإنفاق الرسمي على التعليم
1.0	1	غياب الرقابة
2.1	2	غياب الضمير المهني لدى المعلمين
2.1	2	تدني الدافعية لدى المعلم
1.0	1	الفوضى في الصفوف
1.0	1	لا مؤشرات
2.1	2	إهمال أولياء الأمور متابعة أبنائهم
100.0	97	المجموع

الفقرة الثالثة: معايير جودة التعليم								
الانحراف المعياري	المتوسط	إيجاباً		لم تؤثر		سلباً		
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
								المحور الأول: المتعلمين
0.338	1.10	1.0%	1	8.2%	8	90.7%	88	مستوى أداء المتعلمين في الاختبارات
0.474	1.24	2.1%	2	19.6%	19	78.4%	76	مستوى المتعلمين في اكتسابهم المفاهيم، والمعارف، والمهارات الأساسية في الدروس
0.417	1.15	2.1%	2	11.3%	11	86.6%	84	قدرة المتعلمين على تأمين الكتب والمستلزمات المدرسية
0.373	1.16			16.5%	16	83.5%	81	الحضور الذهني للمتعلمين واستعدادهم للتعلم
0.560	1.35	4.1%	4	26.8%	26	69.1%	67	حصول المتعلمين على الرعاية والمتابعة التربوية اللازمة
0.660	1.43	9.3%	9	24.7%	24	66.0%	64	اهتمام أولياء الأمور بالتحصيل الدراسي لأبنائهم

								المحور الثاني: البنى التحتية
0.492	1.20	4.1%	4	11.3%	11	84.5%	82	توفر الوسائل والمعينات التعليمية في المدرسة
0.499	1.29	2.1%	2	24.7%	24	73.2%	71	توفر المختبرات العلمية في المدرسة
0.464	1.19	3.1%	3	12.4%	12	84.5%	82	توفر البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا التعليم
0.601	1.31	7.2%	7	16.5%	16	76.3%	74	صيانة مباني المدرسة ومرافقها المختلفة
0.479	1.18	4.1%	4	9.3%	9	86.6%	84	تأمين الطاقة الكهربائية داخل المدرسة
0.627	1.34	8.2%	8	17.5%	17	74.2%	72	تأمين القرطاسية وال لوازم الخاصة بالمعلمين
								المحور الثالث: العملية التعليمية
0.513	1.20	5.2%	5	9.3%	9	85.6%	83	عدد أيام التدريس الفعلي المقررة خلال العام
0.590	1.33	6.2%	6	20.6%	20	73.2%	71	عمل المدرسة على تعزيز مهارات التفكير العليا لدى الطلاب
0.677	1.45	10.3%	10	24.7%	24	64.9%	63	تطبيق أساليب التعلم النشط
0.694	1.47	11.3%	11	24.7%	24	63.9%	62	استخدام وسائل تقييم متنوعة
0.560	1.25	6.2%	6	12.4%	12	81.4%	79	تعزيز المنهج بالأنشطة الصفية واللاصفية المتنوعة
0.573	1.28	6.2%	6	15.5%	15	78.4%	76	انتظام سير العملية التعليمية وفق الرزنامة المعتمدة
								المحور الرابع: الإدارة المدرسية
0.777	1.56	17.5%	17	20.6%	20	61.9%	60	قدرة الإدارة على التكيف مع الأزمات
0.769	1.69	18.6%	18	32.0%	31	49.5%	48	حرص الإدارة على نشر وتطبيق مفهوم الجودة
0.492	1.20	4.1%	4	11.3%	11	84.5%	82	وجود موارد مالية كافية لتغطية النفقات الرئيسية للمدرسة
0.715	1.77	16.5%	16	44.3%	43	39.2%	38	إشراف الإدارة بشكل فاعل على سير العملية التعليمية
0.744	1.61	15.5%	15	29.9%	29	54.6%	53	سعي الإدارة لتقديم خدمات تربوية متميزة
0.724	1.70	15.5%	15	39.2%	38	45.4%	44	قدرة الإدارة على ضبط البيئة المدرسية
								المحور الخامس: المعلمين
0.612	1.29	8.2%	8	12.4%	12	79.4%	77	دافعية المعلمين وحماسهم للتعليم
0.462	1.12	5.2%	5	2.1%	2	92.8%	90	شعور المعلمين بالأمان الوظيفي
0.747	1.59	15.5%	15	27.8%	27	56.7%	55	خضوع المعلمين لدورات تدريبية
0.618	1.69	8.2%	8	52.6%	51	39.2%	38	توفر المعلمين ذوي الخبرة العالية
0.709	1.48	12.4%	12	23.7%	23	63.9%	62	تمسك المعلمين بوظيفتهم ورسالتهم
0.678	1.35	11.3%	11	12.4%	12	76.3%	74	تفرغ المعلمين لمهنة التعليم
0.594	1.21	9.3%	9	2.1%	2	88.7%	86	الرضا الوظيفي لدى المعلمين